

2 September 2016

Arabic

Original: English

# مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ وموجهة من الممثل الدائم  
لباكستان إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل ضمنها البيان  
الذي ألقاه السيد سرتاج عزيز، مستشار رئيس وزراء باكستان للشؤون  
الخارجية، خلال الإحاطة الإعلامية التي جمعتها مع ممثلي وسائط  
الإعلام في إسلام آباد في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدلى به معالي السيد سرتاج عزيز، مستشار  
رئيس وزراء باكستان للشؤون الخارجية، خلال الإحاطة الإعلامية التي جمعتها مع ممثلي وسائط  
الإعلام في إسلام آباد في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦.

ويُرجى نشر البيان المرفق وتعميمه كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.  
وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول فائق تقديري واحترامي.

(توقيع) تهمينا جانجوا  
السفير/الممثل الدائم



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-15201(A)



\* 1 6 1 5 2 0 1 \*

## بيان معالي السيد سرتاج عزيز، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية، خلال الإحاطة الإعلامية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦

١- باكستان هي إحدى الدول التي تقدمت، إلى جانب الهند، بطلب للانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية، على الرغم من أن كلا البلدين لم يوقعا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢- ويستند طلب انضمامنا إلى مجموعة موردي المواد النووية إلى الأمور التالية: (١) رغبتنا في تعزيز النظم العالمية لعدم الانتشار؛ (٢) والحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وتحقيق تكافؤ الفرص في جنوب آسيا؛ (٣) وأولويتنا المتمثلة في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وتقدماً تكنولوجياً في البلد؛ (٤) وقدرتنا على توريد البنود المدرجة في قوائم مجموعة موردي المواد النووية بجزئها الأول والثاني.

٣- لقد قدمت باكستان طلبها الانضمام رسمياً إلى مجموعة موردي المواد النووية في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، لكنها استعدت لهذا الانضمام منذ بعض الوقت. فجهودنا الرامية إلى تحسين ضوابط التصدير، والسلامة والأمن النوويين، سبقت جميعها طلبنا هذا بفترة طويلة.

٤- وكنا قد دأبنا، قبل تقديم طلبنا الرسمي إلى مجموعة موردي المواد النووية، على بذل جهود دبلوماسية مكثفة لكسب الدعم لمسعانا الرامي إلى تعميم نظم مراقبة الصادرات المتعددة الأطراف. وكانت هذه المسألة إحدى سمات الزيارات الثنائية والحوارات الثنائية المنتظمة مع جميع البلدان الهامة.

٥- وأسفرت جهودنا الدؤوبة لكسب التأييد عن نتائج إيجابية. فقد قبلت عدة بلدان في مجموعة موردي المواد النووية بما قدمنا من حجج بشأن الأخذ بنهج قائم على المعايير، وفيما يتعلق بالآثار التي سيخلفها أي إعفاء للهند تحديداً على الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا، وعلى مستقبل نظام عدم الانتشار.

٦- وباكستان واثقة أن طلبها الانضمام يستند إلى أسس موضوعية. فضوابط التصدير لدينا توائم كلياً ضوابط مجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا. وقد اتخذنا تدابير واسعة لتعزيز السلامة والأمن النوويين. واتخذت باكستان في الآونة الأخيرة ثلاث خطوات هامة هي: (١) إصدار بيان عام بشأن الوقف الاختياري للتجارب النووية؛ (٢) والتصديق على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ (٣) وإعلان الانضمام إلى المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية.

٧- وتلتزم باكستان بعدم نقل الأسلحة النووية إلى دول أخرى، أو مساعدة الآخرين على حيازة أسلحة نووية. وتشترط المبادئ التوجيهية التي وضعتها باكستان بشأن السياسات المتعلقة بأنظمة مراقبة الصادرات الاستراتيجية توافر الضمانات اللازمة بشأن المواد ذات الصلة في الدولة

المتلقية. ويعني هذا الاشتراط الضمانات الشاملة المطلوبة من جميع الدول التي يقع عليها التزام قانوني بتنفيذ هذه الضمانات. وما فتئت باكستان تدعم هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وجدير بالذكر أيضاً أن التدابير التي اتخذتها باكستان تتفق مع المواد ١، و٣-٢، و٦ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومع الأهداف التي تسعى مجموعة موردي المواد النووية إلى تعزيزها.

٨- وما فتئت باكستان تدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فقد صوتنا لصالح المعاهدة عندما اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦. وأعلننا وفقاً اختيارياً انفرادياً لأي تجارب جديدة. وباكستان مستعدة للنظر في تحويل الوقف الذي أعلنته من جانب واحد إلى ترتيب ثنائي مع الهند بشأن عدم إجراء تجارب.

٩- ولا يمكن فصل مسألة الانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية عن مسألة النظر في الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة. ففي عام ٢٠٠٨، أضاعت مجموعة موردي المواد النووية فرصة تشجيع باكستان والهند على التزام متزامن بمعايير عدم الانتشار ضمن صفقة شاملة؛ وكان من شأن التزام من هذا القبيل أن يعزز الانضباط والاستقرار في المنطقة.

١٠- وفيما يتعلق بمسألة الانضمام، تأمل باكستان ألا يُسمح مرة أخرى بتجاوز إجراءات وطرائق المناقشات التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية للإسراع إلى منح تنازل لبلد بعينه دون مراعاة أهداف عدم الانتشار.

١١- وسيعزز انضمام باكستان إلى مجموعة موردي المواد النووية أهداف عدم الانتشار بفضل قدرات بلدنا على الإمداد النووي، وتقيده بالمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بتوريد البنود والسلع والمواد والتكنولوجيات والخدمات الخاضعة للمراقبة.

١٢- ولما كانت باكستان تعاني نقصاً في الوقود الأحفوري، وأحد البلدان الأكثر تعرضاً لآثار تغير المناخ، فإنها مضطرة إلى زيادة النسبة المئوية للطاقات النظيفة، بما في ذلك الطاقة النووية، ضمن تعدد مصادرها الوطنية من الطاقة. تتضمن الخطة الباكستانية لأمن الطاقة برنامج الطاقة النووية، الذي يتوخى زيادة كبيرة في حصة الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٥٠ تلبية للاحتياجات المقبلة جراء تزايد عدد السكان ونمو الاقتصاد. وسيتيح تنفيذ هذا البرنامج فرصاً للتعاون على الصعيد الدولي ضمن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتطلع باكستان إلى إزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية حصولها على سبل عادلة للتعاون النووي المدني الدولي بما يحقق المنفعة المتبادلة.

١٣- وسنواصل إبراز مصداقية باكستان القوية استناداً إلى خبرتها التقنية، وكفاءتها والتزامها الراسخ بعدم الانتشار والسلامة والأمن النوويين.

١٤ - وندعو الهيئة الثلاثية لمجموعة موردي المواد النووية رسمياً إلى زيارة باكستان للاطلاع عن كثب على سجلنا في هذا الميدان. ونرحب علاوة على ذلك بأي فرصة للتعاون الثنائي مع البلدان المهتمة من مجموعة موردي المواد النووية لتقديم عرض مفصل عن الأسس الموضوعية لطلبنا هذا.

---